تراجع مكانة بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٨-١٩٣٤)

م. د. عبد الرحمن إدريس صالح
كلية التربية_ الاصمعي / جامعة ديالى

المقدمة

عُرفت بريطانيا بالعظمى(Great British) والتي لا تغيب عن مستعمراتها الشمس تلك المستعمرات التي شكلت قوة مضافة لقوتها، مما ساعد في بسط نفوذها على مساحات واسعة من العالم وعلى ما يقارب ربع سكان العالم في القرن التاسع عشر، في الوقت الذي دفع موقعها الجغرافي المسؤولين البريطانيين للاهتمام بالأسطول البحري الذي أصبح احد اقوى الأساطيل العالمية آنذاك. وكان للثورة الصناعية التي تفتقت وتطورت في بريطانيا ذات مردود عالمي واسع عليها .

ظلت بريطانيا وعلى مدى عدة قرون تؤدي الدور الأهم ، والحاسم أحياناً في تقرير مصير معظم القضايا الدولية ، حتى بعد إنتشار الثورة الصناعية في معظم الأقطار الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ما لبثت بريطانيا ان بدأت تفقد صدارتها الاقتصادية بعد ظهور دولة ألمانيا الحديثة عام ١٨٧١ واليابان في المدة نفسها، فضلاً عن التهديد الذي كانت تشكله روسيا القيصرية بإستمرار لمصالح البريطانية في الخليج العربي، إلا ان بريطانيا ظلت تحتفظ بموقع مميز في النشاط الاستعماري والتجارة الملاحة الدوليتين، حتى قيام الحرب العالمية الأولى، لتبدأ عملية العد العكسي، اذ سرعان ما جلبت تلك الحرب لبريطانيا من المآسي والويلات ما لم يكن في حسبان حكامها ، وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال صفحات بحثنا هذا .

إن إنجاز بحث متكامل في ظل ظروف صعبة ومعقدة ، يأتي في مقدمتها صعوبة التنقل بين المكتبات للبحث عن المصادر ذات العلاقة ليس بالامر اليسير ، إلا ان ذلك لم يمنعنا من بذل المزيد من الجهد والمثابرة للحصول على عدد من المصادر المهمة التي تخدم أغراض البحث الذي قسم الى أربع موضوعات رئيسية تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة.

تناول الموضوع الأول بريطانيا والحرب العالمية الأولى ، اذ تم التطرق فيه الى التغيرات السياسية والعسكرية التي عاشتها بريطانيا قبل الحرب وخلالها، واثرها في إضعاف نفوذ الشخصيات البريطانية ذات النهج الاستعماري الرأسمالي. إما الموضوع الثاني فقد كرس لبحث التطورات الاقتصادية في بريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى وانعكاساتها على الجانبين الداخلي والخارجي . وخصص الموضوع الثالث للإشارة الى ملامح النظام السياسي البريطاني بعد الحرب العالمية الاولى وأثره في الساحة السياسية البريطانية. وتطرق الموضوع الرابع الى الازمة الاقتصادية العالمية لعام ١٩٢٩ واثرها على بريطانيا حتى عام ١٩٣٤. وفي الخاتمة حاولنا عرض اهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال تقويم البحث.

تطلب البحث الرجوع الى عدد من المصادر ذات العلاقة بالموضوع ، وشكلت المصادر الأجنبية المترجمة رافداً مهماً من روافد البحث يأتي في مقدمتها مُؤَلَف بيير رونوفن المعنون (تاريخ القرن العشرين١٩٠٠-١٩٤٨) ، ومُؤَلَف ا.ج.جرانت وهارولد تمبرلي المعنون (أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين١٧٨٩-١٩٥٠) ، ومُؤَلَف ر.بالم دات المعنون (أزمة بريطانيا الاستعمارية)، وقد تضمنت تلك المصادر معلومات واسعة عن التاريخ الأوروبي إستفاد منها الباحث بالشكل الذي يخدم موضوع البحث. واحتلت بعض المصادر العربية والتي لها علاقة بالموضوع حيزاً مهماً فيه ، إذ أسهمت في رسم الأبعاد الأساسية لبعض جوانب البحث ، منها مؤلف مكرم سعيد المعنون (الدولار يحكم بريطانيا) والذي تضمن معلومات قيمة، زاد من أهميتهِ إعتماد مؤلفه على جداول توضح التغيرات في دخل السكان والضرائب وعدد العمال ونسبة البطالة في بريطانيا خلال تلك الحقبة ، هذا فضلاً عن مصادر أخرى يمكن ملاحظتها في هوامش ومصادر البحث.

حاول الباحث على وفق إمكاناته المتواضعة ان ينجز عملا متكاملا او شبه متكامل . أملاً ان ينال جهده المتواضع هذا رضا القارئ الكريم والحمد والشكر لله.

بريطانيا والحرب العالمية الاولى

بعد ان حافظ البريطانيون على قوة ومنعة بلادهم منذ مطلع القرن السابع عشر، إتجهوا الى البناء الداخلي لترسيخ أسس النهضة الصناعية التي وفرت الامكانيات اللازمة لمجابهة التحديات وخوض غمار الحرب، وإذا ما عدنا الى تاريخ بريطانيا في مرحلة العصر الوسيط مثلاً فإننا نجد ان النظام الاستعماري في بريطانيا كان اقدم من نظامها الرأسمالي، اذ كانت الملكية الإقطاعية تندفع في حروبها للغزو قبل ان يبدأ عصر الرأسمالية فتطلعت نحو ايرلندة في القرن الثاني عشر وويلز في القرن السادس عشر ، وارسلت البعثات والحملات الاستكشافية الى الشرق الأوسط في القرن السابع عشر[١] . وتوسع رأس المال التجاري فيما وراء البحار ، وتطور الاحتكار الاستعماري القديم الى احتكار صناعي عالمي ، ما لبث الاخير ان اكسب النظام الاستعماري حالة جديدة منذ القرن التاسع عشر[٢]، ونشأت نظم اقتصادية محلية على النسق الرأسمالي ، تطورت اخيراً الى ما يعرف ببلاد الدمنيون المستقلة (رابطة الشعوب البريطانية) ، فضلاً عن دول أخرى خضعت عن طريق الفتح الاستعماري لها[٣].

خشت بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر من هيمنة دولة قوية على القارة الأوروبية، تؤثر على تجارتها وتهدد سلامتها اذا ما انشأت لنفسها اسطولاً حربياً قوياً، لاسيما بعد ان بدأت الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا تنافس بريطانيا بشدة في المجال الصناعي والتقدم العلمي، حتى أخذ التفوق الصناعي البريطاني يتراجع امام تطور تلك الدول منذ بداية القرن العشرين بشكل واضح[٤]. وهكذا رغبت بريطانيا بانتهاج سياسة توازن القوى (Balance of powers) داخل اوروبا إلا إن ذلك لم يمنع من ان تسلك سياسة إستعمارية توسعية مستندة الى عدة مقومات منها

إقتصادية كي تجعل لها مستعمرات تخدم تجارتها، واستراتيجية لاسناد اسطولها الحربي في جميع انحاء العالم، ونفسية بالاستناد إلى أنصار التوسع البريطاني الذين كانوا يعلقون أهمية كبيرة على رسالة بريطانيا في العالم والدور الذي يقوم به البريطانيين تجاه الشعوب الأخرى(٥).

لم يرى بعض القادة البريطانيون لاسيما قبل الحرب العالمية الأولى بأن بريطانيا بحاجة الى جيش دائم، ولربما كان يعتقد معظم المسؤولين البريطانيين في نهاية القرن التاسع عشر بأن بريطانيا في مأمن من التهديدات الخارجية، بسبب موقعها الجغرافي ومكانتها الاقتصادية او العسكرية ودروها السياسي المستند على مبدأ توازن القوى داخل اوروبا وخارجها، ولم يكن أي من البلدان الحليفة او المعادية لها يعتمد على اشتراك بريطانيا في الحرب الاوروبية ، كما لم ينظر بجد الى بحريتها القوية والى نوع النفوذ الذي يمكن لقوتها ان تمارسه على القارة الأوروبية من خلال الحصار الذي يحققه أسطولها، ولم يتصور سوى قليلين قبل عام ١٩١٤ المدى المذهل لتعبئة بريطانيا الافراد للخدمة العسكرية ، وتكريس القسم الاكبر منهم للجبهة الغربية(٦). لقد اختار العسكريون والسياسيون الحرب بمزيج من الخوف والحذر والايمان بالقضاء والقدر في معظم البلدان المتحاربة، باستثناء بريطانيا التي ظل موقفها متردداً حتى أخر لحظة، ولم تعط وعداً بدعم فرنسا ولا روسيا. ويشير رونوفن في هذا الصدد الى إن بريطانيا لو أعطت ذلك الوعد "لربما إضطرت ألمانيا ان تنثني عن عزمها ، وإن ما يوضح لنا تردد بريطانيا هو ذلك الانقسام الموجود بين أعضاء مجلس وزرائها ، إلا إنها اخيراً عزمت وأعلنت الحرب على ألمانيا"(٧). كما يؤكد ذلك الرأي الدكتور رياض الصمد (أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية سابقاً) في إشارته الى ان بريطانيا رفضت "اعلان التعبئة العامة للحرب، وأعلنت بتاريخ الاول من آب عام ١٩١٤ بأنها غير ملزمة بتقديم المساعدات العسكرية لفرنسا ، وهذا ما ساهم في إسراع ألمانيا بإعطاء الأوامر إلى جيوشها في ٢ آب ١٩١٤ بالتوجه الى فرنسا عبر الحدود البلجيكية(٨).

غيّر الاختراق الألماني لحياد بلجيكا الموقف البريطاني، باعتبار إن إحتلال الأراضي البلجيكية يهدد سلامة الجزر البريطانية من جهة ، وعدم السماح لاي دولة أوروبية بأن تزعزع أسس التوازن الأوروبي من جهة ثانية ، الأمر الذي دفع القادة العسكريون في بريطانيا على حث حكومتهم نحو المشاركة الفعلية بالحرب في ٤آب ١٩١٤، بعد ان تنازل لهم السياسيون بكل طواعيه عن قدر كبير من المسؤولية السياسية(٩).

وعلى الرغم من التناقض والاختلاف في الاساليب والرؤيا السياسية بين الاحزاب البريطانية لاسيما حزب المحافظين(١٠)، وحزب الاحرار(١١) في رسم السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، لكن ذلك لا يمنع اتفاقهما بشكل سريع في معالجة قضايا البلاد المصيرية ، وخير مثال على ذلك تغير موقف بريطانيا من الحياد في ٢ آب إلى الدخول في الحرب إلى جانب دول الوفاق في ٤ آب ١٩١٤ بعد ان لمست الخطر الالماني عليها بعد اجتياح بلجيكا وما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على المنطقة الأوروبية(١٢).

لقد حولت الترتيبات الدبلوماسية والعسكرية صراعاً محدوداً في البلقان الى حرب أوروبية شاملة استندت على عوامل مختلفة، ما لبثت ان استنزفت الكثير من القدرات والقابليات الاوروبية ، ولم تكن بعض بلدان الغرب قد احتسبت لتلك الكارثة وحجمها الرئيسي، إذ قوبل قرار الحرب في عدد من المدن الأوروبية بالترحيب وبروح حماسية عالية ، فبعد ان أُنذرت ألمانيا للانسحاب من بلجيكا ومع اقتراب إنتهاء الوقت المحدد تجمع الناس في ساحة الطرف الأغر ، وأمام مقر الحكومة في لندن وهم يغنون ويلوحون بالأعلام ، وعندما اصدرت وزارة الخارجية البيان البريطاني باعلان الحرب على ألمانيا حياه الناس بالهتاف[١٣]. وربما عد بعض السياسيون الاندفاع للحرب إنهياراً للنظام، في حين وجد فيها البعض الاخر منهم مهرباً للكثير من العقبات وتلبية لعدد من الرغبات[١٤].

وما ان أُعلنت الحرب حتى أرسلت بريطانيا الدفعة الأولى من قواتها ، والتي لم تتجاوز المئة ألف رجل عبر القنال الانكليزي وبأسرع وقت للانضمام الى الجناح الأيسر للجيش الفرنسي، وعرف وزير الحربية اللورد كيتشنر، ان على بريطانيا ان تبذل جهود عسكرية مضاعفة في سبيل تحقيق أهدافها ، وظهرت دعوته الأولى للالتحاق بالقوات المسلحة في ٧ آب عارضاً الخدمة العسكرية الالزامية لمدة ثلاثة أعوام او حتى انتهاء الحرب[١٥]. ويبدو إنه توقع بأن الحرب ستكون غير قصيرة منذ بدايتها.

باستمرار الحرب كانت القوات المسلحة البريطانية تحتاج للمزيد من الرجال، في الوقت الذي ارتفعت فيه الحاجة الى الايدي العاملة في قطاعي الصناعة والزراعة ، كما اضطرت الحكومة البريطانية الى تطبيق الخدمة العسكرية الالزامية عام ١٩١٦ ، وواصلت اهتمامها بالشؤون العسكرية ، فكانت اول من ادخل الدبابة في القتال عام ١٩١٦[١٦]، وحولت اغلب مصانعها المدنية إلى مصانع عسكرية لانتاج الاسلحة والمعدات العسكرية والملابس، لكن جيشها البري كان اقل عدداً من الجيش الالماني ونظامياً إلى حد ما، والمعروف ان بريطانيا تفوقت في القوة البحرية بينما تفوقت ألمانيا بالقوة البرية[١٧].

وفي كل الأحوال ظلت الحكومة البريطانية تتبع سياسة ثابتة في سنوات الحرب، كان الهدف منها ضمان النصر على ألمانيا ، وقد اتخذت الحكومة البريطانية من الحرب ذريعة لإلغاء العديد من مظاهر الديمقراطية الليبرالية في البلاد ، وأصدرت قوانين محددة بهذا الصدد منها "قانون حماية المملكة" ويمكن ان تعد تلك الاجراءات محاولة لضبط الوضع الداخلي والحيلولة دون حدوث حركات معارضة او تمرد، في الوقت الذي زادت صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وفي بداية الحرب استطاعت البرجوازية تجريد العمال من حق الاضراب، بحجة ضرورة الحفاظ على "الامن الجماعي" حتى تم ابرام ما عرف بـ"الهدنة في المجال الصناعي" بين النقابات العمالية وأصحاب المعامل في آب عام ١٩١٤، أي بعد دخول بريطانيا الحرب مباشرة ، إلاّ ان ظروف العمال الصعبة ومحاولات الرأسماليين إستغلال الحرب للضغط على العمال ادت الى حدوث

إضرابات عمالية وحركات تمرد داخل البلاد قبل ان تمر سنة واحدة على بداية الحرب[١٨].

ومع إستمرار الحرب تعرضت بريطانيا الى اصابات بالغة ، ليس فقط في وحداتها المقاتلة فحسب ، وإنما في الداخل أيضاً ، فبعد ان خسرت زهاء عشرين ألف جندي بريطاني في معركة السوم في ١ تموز ١٩١٦[١٩]، إصابتها الطائرات الالمانية بضربات عشوائية داخل حدودها ، واعترف افراد طاقم طائرة المانية من نوع (جوثا) كانوا قد أُسروا في كانون الاول ١٩١٧ " بأن احد اهدافهم كان إضعاف معنويات السكان البريطانيين لاسيما في شرق لندن ، وكان الكثير يعتمد على القدرة القتالية في تحديد الاهداف وقصفها"[٢٠].

شددت بريطانيا من إستغلال شعوب المستعمرات في سنوات الحرب، فلم تكتفي بتكريس الامكانات الاقتصادية لمستعمراتها ، بل حاولت الى جانب ذلك الاستفادة من الطاقات البشرية الكبيرة في تلك المستعمرات ، اذ جندت مئات الالوف من الهنود والافارقة ،وتم نقلهم الى مختلف جبهات القتال ، ولقي قسم كبير منهم حتفهم وعاد بعضهم بعاهات مستديمة الى وطنه ، الامر الذي نشط المعارضة وولد مداً جديداً في حركة التحرير الوطني لتلك المستعمرات ، سرعان ما انفجرت في إيرلندا في نيسان عام ١٩١٦ مطالبة بالاستقلال تمكنت القوات البريطانية من قمعها بقسوة[٢١].

خسرَ الجيش البريطاني في الشهور الخمسة من تموز الى تشرين الثاني عام ١٩١٦ حوالي ٤٧٥,٠٠٠ رجل[٢٢] ، وبدأ القطاع الصناعي البريطاني يفقد مكانته الاساسية نتيجة التعبئة والأضرار الناجمة من إستمرار الحرب ولم تكن الاضرار ناجمة عن نقص الايدي العاملة فحسب بل شملت جوانب اخرى كالتدمير العسكري للمعدات الرأسمالية ، وخسارة السفن بسبب هجمات الغواصات ، والحرمات من المواد الخام الضرورية بسبب الحصار البحري ، وانخفض انتاج الحديد الخام ، وقلت المساحات المخصصة لانتاج المحاصيل بنسبة اقل مما كانت عليه عام ١٩١٤[٢٣].

ومما تجدر الإشارة إليه أن عرقلة مباشرة حدثت للتقدم الاجتماعي داخل بريطانيا ، فبعد ان اعلنت الحكومة زيادات كبيرة في منح التعليم ، وذلك في آذار ١٩١٣ وشباط ١٩١٤، أُوقفت تلك الزيادات بعد نشوب الحرب ، وسحب المدرسون من المدارس ، فضلاً عن الصبية بحجة المشاركة في العمل لخدمة المصلحة الوطنية ، وخلال السنوات الثلاثة الاولى من الحرب بدأ حوالي ٦٠٠,٠٠٠ طفل العمل قبل بلوغهم السن القانونية وتركهم المدرسة بحسب تقديرات هيئة التعليم البريطاني التي استند عليها ارثر مارويك، فضلاً عن مئات الالاف لم تكن للهيئة معلومات عنهم ، كما قلصت الخدمات الطبية المدرسية وازدادت الظروف السكانية سوءاً، بعد ان توقف بناء المساكن العادية وتجمع الكثيرون في مراكز صنع الذخيرة ، وكانت مشكلة الإسكان شديدة جداً مثلما كانت مشكلة إهمال الاطفال تعليمياً واجتماعياً ، فبعد ان كانت بريطانيا بحاجة الى ١٢٠,٠٠٠ منزل عام ١٩١٣ اصبحت بحاجة الى ٦٠٠,٠٠٠ منزل عام ١٩١٨ ، ولم يتوقف اثر الحرب على قطاع او جانب معين في

البلاد بل شمل جوانب وأنماط مختلفة لاسيما أنماط اللهو في اوقات الفراغ لدى الاثرياء والفقراء على حد سواء[٢٤].

في الوقت الذي استعدت فيه روسيا للانسحاب من الحرب عام ١٩١٧[٢٥]، تحملت بريطانيا اوج هجمات الغواصات والإصابات الكثيرة في المعارك ، وذلك لان ألمانيا بإمكانياتها العسكرية الهائلة تمكنت من الضغط عليها مباشرة سواء في عرض البحار والمحيطات او فوق أراضي مستعمراتها ومناطق نفوذها، فشهدت بريطانيا نقصاً حقيقياً في المواد الغذائية كالسكر والبطاطس والسلع الأساسية كالفحم ، إلا ان جهودها الحربية بلغت ذروتها عام ١٩١٧ ليأتي الدخول الامريكي في الحرب إلى جانب دول الوفاق بمثابة الدعم للأمل في النصر النهائي وذلك في نيسان من العام نفسه، وهو احتمال لم يضعفه انسحاب روسيا في نهاية تلك السنة[٢٦].

رجح التدخل الأمريكي كفة الميزان لصالح دول الوفاق من عدة نواح عسكرية واقتصادية ومالية[٢٧] ، فكانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة القادرة على تأمين حاجيات الحلفاء من خلال بيعها الأسلحة والذخيرة والمواد الغذائية والاولية ، وزدادت طلبات الحلفاء من تلك المواد باستمرار الحرب، حتى بلغت صادرات الولايات المتحدة عام ١٩١٦ حوالي الاربعة مليارات وربع المليار من الدولارات، في حين لم تتعد عام ١٩١٤ المليارين وربع المليار[٢٨]. والواضح إنها كانت احد الاسباب التي ادت الى دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب الى جانب الحلفاء عام ١٩١٧.

ازدادت الخسائر البريطانية عام ١٩١٧وذلك بعد ان استأنفت المانيا ضدها حرب الغواصات دونما إلتزام بأية قيود ، وكانت العمليات مستندة الى النظرة العسكرية الالمانية التي حُددت على اساس إن بريطانيا هي حجر الزاوية في جبهة الحلفاء ، وعليه كان لابد من دحرها قبل أن يخنق حصارها الالمان ، إلا إن تلك السياسة التي بنيت على اساس إرغام بريطانيا على الاستسلام باسرع وقت ممكن، هي التي عجلت بدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب[٢٩].

وهكذا كانت الحرب مأساة لجميع من اشتركوا فيها تقريباً ، فدمرت إمبراطوريات (روسية وهابسبوركية وعثمانية وألمانية) ، وأسست دول جديدة واعيد رسم خارطة اوروبا على نحو جديد[٣٠]، فضلاً عن تحول مركز القوى الحقيقي من أوروبا الغربية الى روسيا السوفيتية وامريكا ، وعدت الحرب بعد انتهائها واحدة من أقسى الحروب وافضعها ، ومع انها افقرت الكثير من الناس فإنها علمتهم دروساً في الاقتصاد والمحافظة على القومية[٣١]. وأشار بعضهم إلى ان الحرب لم تنتهي تماماً عندما توقف القتال في تشرين الثاني ١٩١٨، بل استمر تأثيرها على اجزاء عديدة من العالم متمثلة بالثورات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شملت حتى المنتصرين كانت بريطانيا من بينهم [٣٢].

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى

عندما وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها كانت وزارة لويد جورج الائتلافية التي ضمت الاحزاب الثلاثة المحافظين والاحرار والعمال تحكم البلاد ،

ومن اجل التخفيف من حدة المعارضة الشعبية انجزت الحكومة البريطانية بعض الإصلاحات الداخلية، في الوقت الذي لم يكن فيه الانتقال من إقتصاديات الحرب الى إقتصاديات السلم امراً ميسوراً آنذاك ، ولذلك ظلت أثار الحرب بادية على اوروبا لفترة ليست بالقصيرة بعد إنتهاء الحرب(٣٣).

ومن المشكلات التي واجهتها بريطانيا هي مشكلة العمالة والفنيين تلك الفئة المكونة أغلبها من الشباب القادرين على العمل، والتي كانت أهم ضحايا الحرب العالمية الأولى مما ادى إلى حدوث ازمة واضحة داخل الاقتصاد البريطاني اثرت سلباً في نشاط الدولة بعد الحرب والتي جعلت من أهم برامج الحكومات المنتخبة هي تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن البريطاني خلال تلك المدة(٣٤).

لقد استهلكت بريطانيا اثناء الحرب أغلب ما لديها من رؤوس أموال المستثمرة في الخارج ، كما صرفت ارصدتها من الذهب والعملة الاجنبية ، الامر الذي اثر على إلتزامات بريطانيا الاقتصادية في الداخل والخارج(٣٥)، وتحمل الشعب البريطاني ضرائب عالية فرضتها الحكومة البريطانية، كاد عبئها ان يكون أثقل من عبء الحرب نفسها، ويحدد فِشر المخصصات السنوية للدين الوطني العام بحدود ٣٠٠مليون جنيه(٣٦) كما قدر المسؤولين خسائر بريطانيا من رؤوس الاموال اثناء الحرب بمبلغ ١٠,٧٠٠ مليون جنيه، دون إحصاء خسائرها في الانتاج لرؤوس الاموال الداخلية ، وقدرت تكاليف إعادة الصناعة والتجارة البريطانية الى مكانتها السابقة في الاسواق العالمية بمبلغ ١,٥٠٠ مليون جنيه ، الامر الذي وضعها تحت القروض الامريكية، والتي راحت الاخيرة تتدخل في الاسواق البريطانية بالشكل الذي يحقق اهدافها فيما بعد(٣٧). وبذلك كان الاقتصاد البريطاني إقتصاداً مشلولاً في الوقت الذي سعت فيه بريطانيا الى منع هيمنة أي قوة على اوروبا وخاصة فرنسا ، مع اتباعها سياسة الترضية مع ألمانيا لإعادة قوتها في مسعى لإعادة التوازن في اوروبا ، في الوقت الذي عانت فيه بريطانيا من فقدان العديد من اسواقها الخارجية لاسيما في مستعمراتها ، وزدادت نسبة البطالة ، بعد ان تم تسريح أعداد من القوات المسلحة(٣٨) ، وكان هناك ١٥٠,٠٠٠ عامل عاطل عن العمل في كانون الثاني عام ١٩٢٠ و٢,٢٠٠,٠٠٠ في حزيران عام ١٩٢١ و١,٥٠٠,٠٠٠ في حزيران عام ١٩٢٢ الامر الذي يعكس تذبذب النمو الاقتصادي، وسرعة انخفاضه وارتفاعه خلال مدة لا تتجاوز العام. وأصابت البطالة المنشأت البحرية والصناعية(٣٩). وخسرت بريطانيا الكثير من سفنها التجارية مما أثر سلباً على الاقتصاد البريطاني الذي وصفه بعضهم بالاقتصاد الطفيلي عندما اخذ يعتمد بصورة رئيسية على ما يأتيه من الخارج ، حتى اصبحت لا تستطيع ان تدفع من موارد صادراتها ما يقابل نحو خمس وارداتها ، وارتفعت تلك النسبة الى ٣,٢مليون في عام ١٩٣٨ ، وبدأ العجز واضحاً في ميزان المدفوعات، إذ بلغ مجموع العجز الكلي خلال الاعوام ١٩٣١ حتى ١٩٣٨ مقدار ٢٧٠مليون جنيه إسترليني، مما يوضح لنا مدى العجز وعدم التوازن في الميزان التجاري البريطاني آنذاك(٤٠).

كلفت الحرب بريطانيا الكثير، فقدرت خسائرها الكلية بحدود ١٣مليار و٨٠٠مليون جنيه استرلينياً ، فضلاً عن ربع مجموع إستثماراتها الخارجية قبل عام

١٩١٤ والتي بلغت بحدود ٤مليار جنيه استرلينياً ، وكانت بريطانيا تقترض المبالغ من الولايات المتحدة[٤١]، وتقرض في الوقت نفسه حلفائها ، الأمر الذي اثر على اقتصاد الدولة ، تلك الدولة التي عدت قبل عام ١٩١٤ "ورشة العالم ومصرفه باستعمال إحتياطيات محدودة"[٤٢].

لم يكن حال صناعة الفحم بأفضل من باقي الصناعات التي اصابها التدهور، فقد هبط إنتاج الفحم من ٣٨٧مليون طن عام ١٩١٣ الى ١٣٠ مليون طن عام ١٩٣٨ ، كما نقص عدد حفر المناجم من ٣٢٦٧ عام ١٩١٣ الى ٢١٢٥ عام ١٩٣٨ ، وتوقف نحو أربعة عشر مليوناً من مغازل النسيج عن العمل في الفترة بين ١٩٢٠-١٩٣٥ ، واغلقت ثلث مصانع السفن وهبطت قدرة بناء السفن بين عامي ١٩١٨-١٩٣٨ من ثلاثة ملايين طناً سنوياً الى مليونين طناً سنوياً ، في حين اصاب الصناعات الثانوية والكمالية شيء من الازدهار ، وارتفعت اذونات صناعة البيرة الى اكثر من الضعف مسجلة زيادة من ٦ ملايين الى ١٥ مليوناً من الجنيهات ، وفي ظل تلك الظروف الصعبة إرتفعت نفقات التسلح في بريطانيا من ٨٦مليوناً من الجنيهات عام ١٩١٣الى ١١٥مليوناً عام ١٩٢٩ ليتضاعف الرقم الى ٢٣٨ مليوناً عام ١٩٣٨[٤٣].

أما بالنسبة الى الزراعة فلم تكن بأحسن من سابقتها الصناعة فقد نقصت المساحات التي يمكن زراعتها بين عامي ١٩٠٠-١٩٣٩ من ١٨,٢ مليون هكتار الى ١١,٨مليوناً ، كما نقصت الاراضي المزروعة فعلاً بالمحاصيل من ١٣,٩ مليوناً الى ٨,٣مليوناً، ونقصت المساحات التي كانت تزرع قمحاً من ٣,٥مليوناً الى ١,٧مليون أي ما يوازي نصف المحصول[٤٤].

وفي مجال التغيرات الاجتماعية ، فنشير الى حجم التضحيات في الارواح التي تعرضت إليها بريطانيا ، والتي قدرها بعضهم بحوالي مليون قتيل ، فضلاً عن مليون جريح[٤٥] ، في حين اشار الجنرال فولر الى ان الخسائر التي مُني بها الجيش البريطاني من شهر تموز حتى تشرين الثاني (خمسة شهور) ولعامي ١٩١٧و١٩١٨ بـ ٧١٥,٠٠٠ رجل[٤٦] ولتفسير ذلك إن القتلى والجرحى كانوا من الرجال ومن الشباب بصفة خاصة ، بينما كانت خسائر النساء قليلة جداً ، وبذلك يكون التوازن الاجتماعي مختلفاً بصورة عامة والجدير بالذكر إن المرأة البريطانية قد وقفت الى جانب الرجل في الحرب من خلال تطوعها للعمل في المؤسسات المدنية والدوائر الحكومية فضلاً عن مشاركة البعض منهن في المؤسسات العسكرية ، مما فسح المجال لهن حتى رُفعت الحواجز التقليدية بينها وبين الرجل بعد الحرب[٤٧].

بقى إن نشير الى ان نتائج الحرب قد أثرت على قطاعات واسعة في المجتمع البريطاني ، اذ عانى التعليم والصحة والإسكان إهمال واضح من قبل الحكومة البريطانية وذلك بسبب التدهور الاقتصادي للبلاد لاسيما في أوائل العشرينات ، ومن الآثار الاجتماعية التي ظهرت في بريطانيا بعد الحرب أيضاً هو زيادة الأجور الحقيقية بنسبة٢٠% على ما كانت عليه قبل الحرب، في وقت كانت نسبة البطالة بحدود ١٠%[٤٨] إلا ان ذلك لم يوقف الاضرابات العمالية التي ازدادت بشكل لم تشهدها بريطانيا من قبل ، ففي عام ١٩١٩ بلغ عدد المشتركين في الإضراب أكثر

من مليونين ونصف مليون شخص ، وكان العمال يطالبون برفع أجورهم ، وتقليص ساعات العمل اليومية فضلاً عن تحسين ظروف عملهم ومنحهم حق إقامة النقابات الخاصة بهم. إلا إن حكومة لويد جورج لم تلب تلك المطالب ، بل على العكس لجأت الى فرض قيود جديدة ما لبثت أن اصدرت في تشرين الاول عام ١٩٢٠ قانوناً منحت بنوده صلاحيات واسعة للحكومة بهدف وضع حد للحركة العمالية[٤٩] الامر الذي ادى الى زيادة نشاط العمال وتحركهم، وهكذا اذا ما استعرضنا الحساب الختامي للدولة البريطانية فإننا نجده في النهاية قد اصاب جماهير واسعة من الشعوب بكوارث ومصائب عديدة.

ملامح النظام السياسي البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى

إذا ما القينا نظرة سريعة على الحياة السياسية في بريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى، لعرفنا إن عدم الاستقرار كان أوضح مما كان عليه قبل عام ١٩١٤. ففي خلال ثمان سنوات تعاقب خمسة رؤساء حكومة على حكم البلاد، وهذا ما لم يحصل طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وشهدت بريطانيا عدة إنتخابات خلال سنوات ما بين الحربين أشهرها انتخابات كانون الأول عام ١٩١٨ والتي جرت قبل انتهاء الحرب فسميت "بإنتخابات الخاكي"[٥٠] وقد دخلها حزبا المحافظين والاحرار في جبهة موحدة، فحصلا على أغلبية المقاعد (٤٨٤ مقعد من مجموع ٧٠٧معقد) ولم ينل حزب العمال سوى ٦٠مقعد . ومن المفيد ان نشير الى ان نجم حزب الأحرار آنذاك أخذ بالافول بعد حكم دام حوالي قرن من الزمان، فَحصل على ١٣٦مقعداً ، وبدأ عدد من أعضاء الحزب ينضمون الى حزبي المحافظين والعمال كل حسب اجتهاده. وبعد انتهاء الحرب قرر العماليون الا يستمروا في تعاونهم مع الحكومة الائتلافية ، ولاقى لويد جورج في حزب الاحرار بعض الخصوم[٥١] ، مع ذلك استمر الائتلاف بين المحافظين والاحرار المناصرين للويد جورج ، والذين أطلق عليهم اسم الاحرار الوطنيين ، إلا إن في تشرين الاول عام ١٩٢٢ سقطت حكومة جورج ليعود المحافظون الى قيادة الحكومة. والملاحظ إن هناك خصومات كثيرة انتابت اغلب القيادات الحزبية في بريطانيا خلال تلك الحقبة، إنعكس أثرها على طبيعة القرارات المتخذة آنذاك، إذ لم تجرئ بعض القيادات الحزبية على اقتراح إصلاحات اجتماعية كونها تشعر بعدم اتفاق الأحزاب الأخرى معها، في الوقت الذي كان فيه داء البطالة مستحكماً في البلاد ، ولم تستطع الحكومة ان تجد له الدواء المناسب[٥٢].

لم تدمْ حكومة المحافظين التي حلت محل حكومة لويد جورج الائتلافية طويلاً ، خاصةً وإنها سلكت نهجاً أكثر يميناً من سابقتها، الامر الذي مهد الطريق لتأليف أول حكومة عمالية في تاريخ بريطانيا . فبعد ان فشل المحافظون في نيل الاكثرية المطلوبة في الانتخابات الجديدة التي جرت في كانون الاول عام ١٩٢٣. شكل رامزي مكدونالد (Ramzi Macdonald)[٥٣] رئيس حزب العمال الوزارة الجديدة في كانون الثاني١٩٢٤، وقد حققت الوزارة الاخيرة مكاسب على الصعيد المحلي، لاسيما المكاسب التي تحققت للشغيلة البريطانية، كما شهدت سنوات ما بين الحربين عدد من الاصلاحات البرلمانية منها إصلاح عام ١٩١٨ ، والذي سمح لاول

مرة للمرأة بالتصويت والترشيح لعضوية مجلس العموم البريطاني[٥٤]. وإصلاح عام ١٩٢٨ الذي حدد عمر واحد للمرأة والرجل وهو ٢١سنة، بعد إن كان عمر الذكر ٢١سنة والمرأة ٢٣سنة[٥٥]، وبذلك تكون بعض الحواجز التقليدية بين الرجل والمرأة قد إنهارت خلال تلك الحقبة.

رغم خروج بريطانيا منتصرة في الحرب، إلا ان انتصارها ذلك كان ينقصه الكثير من مرتكزات البقاء، حتى ظهرت منهكة الى حد ما لتتربع الولايات المتحدة الامريكية على عرش القوة الاولى في العالم ، وتحولت بريطانيا رغم كثرة مستعمراتها الى دولة من الدرجة الثانية ، إقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ، كما لم تشهد سنوات ما بين الحربين أي توجهات سياسية بريطانية تتوائم مع روح التحرر والدعوات الاستقلالية التي نشطت بعد الحرب في كثير من المناطق، وأصبحت الحكومة في لندن هي التي تمول عمليات ما وراء البحار في الوقت الذي أصبحت فيه وزارة المستعمرات ووزارة الهند من الدعائم التسلطية البريطانية في تلك الحقبة[٥٦].

إضطرت الحكومة البريطانية خلال تلك الحقبة للرضوخ لرغبات عدد من المستعمرات والشعوب التي تسيطر عليها ، وكانت إيرلندا الرائدة في ذلك الاتجاه، إذ لجأت الى الثورة عام ١٩٢١ ، وتمكنت من انتزاع نظام الممتلكات المستقلة (دومنيون) من بريطانيا[٥٧]، مع بقاء المقاطعات البروتستانتية في اولستر (Ulster) خاضعة للتاج البريطاني، وقد مهدت الاحداث فيما بعد الى ان تتحول ايرلندا في سنة ١٩٣٧ الى جمهورية مستقلة عن التاج البريطاني[٥٨].

فشلت الحكومة العمالية الاولى في حل المشاكل الاساسية للمجتمع البريطاني ، الأمر الذي أدى إلى فشل حزب العمال في الانتخابات الجديدة في تشرين الثاني ١٩٢٤، والتي حصل فيها المحافظون على اغلبية المقاعد في مجلس العموم ، فعادوا الى الحكم بزعامة بلدوين الذي ظل في الحكم لغاية حزيران ١٩٢٩محافظاً على المصالح الرأسمالية ، في الوقت الذي عجزت فيه الاوساط الحكومية من إيجاد حلول جذرية لمشاكل البلاد الاقتصادية ، اذ استمر الانتاج الصناعي البريطاني دون المستوى، مع استمرار الاضطرابات العامة وزيادة عدد العاطلين عن العمل، ما لبثت الازمة الاقتصادية التي ضربت البلاد ان عمقت المشاكل اكثر من السابق[٥٩].

بريطانيا والأزمة العالمية الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٣

تعرض العالم الى ازمة اقتصادية بدأت في تشرين اول عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة وسرعان ما انتشرت الى أوروبا لاسيما بريطانيا عام ١٩٣١ ثم الى اليابان ، وادت تلك الازمة الى إنخفاض اسعار المواد الاولية والبضائع فضلاً عن إحداث خللٍ كبيرٍ في التجارة العالمية استمر لغاية عام ١٩٣٣ وحتى عام ١٩٣٥ في فرنسا ، ولم تعد سوية الإنتاج في العالم الى ما كانت عليه عام ١٩٢٩ إلا في عام ١٩٣٦[٦٠].

انفجرت الأزمة الاقتصادية في بريطانيا في النصف الاول من العام ١٩٣٠ وبلغت الذروة فيها في ربيع عام ١٩٣٢. وقد تأثرت بصورة خاصة الحقول الانتاجية التقليدية ذات الجذور العميقة والقديمة في حياة بريطانيا الاقتصادية مثل إنتاج الفحم

والحديد والصلب وصناعة السفن ، وعانت الزراعة من مشاكل كثيرة، إنعكست في صعوبة تصريف منتوجاتها. وعلى غرار الاقطار الرأسمالية، وقع جانب كبير من عبء الازمة في بريطانيا على عاتق الفئات الاجتماعية الفقيرة ، ففي عام ١٩٣٢ فقد واحد من اربعة عمال بريطانيين عمله ، أي ما يعادل ٢٥% من مجموع العمال، في الوقت الذي لم تلتزم حكومة مكدونالد (العمالية) بالوعود التي حددها حزب العمال في حملته الانتخابية الاخيرة ، وراحت تقدم التنازلات في سبيل إرضاء الرأسماليين على حساب العمال والطبقات الكادحة ، الامر الذي أدى الى ان يفقد حزب العمال الكثير من شعبيته السابقة(٦١) .

كان من الطبيعي ان تكون لتلك الهزات الاقتصادية والمالية العنيفة نتائج مؤثرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على بريطانيا، لاسيما بعد تموز عام١٩٣١ ، فقد انتشر الذعر فيها. وبعد ان وضعت المصارف البريطانية اموالاً محددة في ألمانيا وذلك للقيام بعملية الانقاذ ، كان من الطبيعي ان تتحمل تلك الأموال عواقب الأزمة الألمانية ، الامر الذي ادى الى انتقال الكثير من الاموال والذهب من بريطانيا ، كما حاول المصرف الانكليزي مقاومة تلك الحالة برفع قيمة الحسم، إلا ان ذلك الإجراء لم يصبْ نجاح يُذكر، فأستمر الجنيه الإسترليني بالانخفاض والضعف متأثراً بإفرازات الأزمة في بريطانيا (٦٢).

سعت الحكومة العمالية بقيادة رمزي ماكدونالد للحفاظ على سعر الجنيه ، وأعلنت سياسة الاقتصاد في الانفاق ، إلا إن تلك السياسة اصطدمت بمقاومة من اطراف عديدة، اضطر الرئيس على اثرها في ٢٤آب الى تقديم استقالة وزارته كما أشير الى ذلك سابقاً ، ليعاود تشكيل وزارة جديدة ساهمت في تطبيق الاقتصاد والتخلي عن معيار الذهب لدعم قيمة الجنيه الاسترليني(٦٣) وقررت ان تكون نسبة التخفيض ١٠% للاسطول البحري والشرطة بينما كانت النسبة أعلى من ذلك في المرافق الاخرى للدولة . وسعى المحافظون في بريطانيا الى تبديل السياسة الاقتصادية للبلد ، ووضع نظام كمركي يحمي الانتاج القومي ويجعل الدول الأجنبية تدفع غالباً ثمن ما تريد ، ويؤدي بها الى المفاوضة مع بريطانيا. ومن جهة أخرى دعت الحكومة البريطانية الى مؤتمر اوتاوا (Ottawa) الذي إنعقد في ٢٢تموز ١٩٣٢ واستمر لغاية ٢٠آب من العام نفسه(٦٤)، وجاءت مقرراته مؤكدة على فرض الحكومة البريطانية رسوماً جمركية عالية على البضائع الاجنبية الواردة إليها على عكس البضائع الصادرة منها نحو الدمنيون(٦٥).

عكست تلك الإجراءات الاحترازية البريطانية شدة الأزمة الاقتصادية (١٩٢٩-١٩٣٣) التي كانت بمثابة أزمة مدمرة شهدها تاريخ الرأسمالية العالمية وادت الى تقليص الانتاج الصناعي وتدهوره، فضلاً عن تفاقم البطالة التي اعقبها الركود(٦٦). وفي خضم تلك الأحداث الصعبة اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية وعلى لسان رئيسها هوفر مشروعاً لتأجيل عام لكل الديون بين الحكومات للفترة الواقعة بين الاول من تموز ١٩٣١ و٢٠ حزيران ١٩٣٢ ، وهكذا عُلقت في آن واحد الديون الحليفة والتعويضات، وتبنت بريطانيا مبدأ إلغاء الديون، إلا انها قامت بدفع جزء من ديونها للولايات المتحدة عام ١٩٣٣(٦٧) وساهمت الاجراءات البريطانية في

تحقيق بعض النجاحات، لاسيما في القضايا الداخلية الناجمة عن الازمة ، وبحلول عام ١٩٣٦ عاد الانتاج الصناعي الى القوة نفسها التي كان عليها قبل عام ١٩٢٩، فانخفضت نسبة العاطلين الى حوالي ١٢% عام ١٩٣٦، والى ٩%عام ١٩٣٧، أما في المجال الخارجي فيمكن ملاحظة الموقف من الاتحاد السوفيتي بعد دخوله العصبة والذي فسر على إنه خطوة باتجاه السلام العالمي ، وظل الموقف البريطاني من النزاع الأوروبي موقفاً لا مبالياً حتى خريف ١٩٣٦، عندما أكدت بريطانيا مساعدتها لفرنسا وبلجيكا في حالة أي اعتداء تتعرض لهما الدولتان، علماً إن السياسة البريطانية لم تكن تسير على وتيرة واحدة[٦٨] وغالباً ما اختلفت النظرة العسكرية عن النظرة السياسية للأحداث في أوروبا.

الخاتمة

في الختام نقف لنضع الأحداث في معيار نقدي للتوصل الى نتيجة ما عرض في ثنايا البحث ، وأول ما يمكن الإشارة إليه إن النفوذ البريطاني في العالم كان واضح المعالم تحت اشراف حكومات بريطانية مختلفة تعاقبت على حكم البلاد خلال تلك الحقبة المعنية في دراستنا ، إذ احتكر حزب الاحرار الحكم بين عام ١٩٠٨حتى عام ١٩١٦ ، وتشكلت حكومة ائتلافية عام ١٩١٦ ضمت الحزبين الاحرار والمحافظين، وبعد سقوط حكومة لويد جورج اواخر عام ١٩٢٢ تراجع دور حزب الاحرار، ليصبح بالمرتبة الثالثة بعد حزب العمال الذي شكل حكومة عمالية وحكومات إئتلافية وقومية ، وكان من أشهر القادة الذين تولوا رئاسة الوزراء منهم هربت اسكويث وديفيد لويد وبلودين ورمزي مكدونالد وتشمبرلن وغيرهم.

شهدت بريطانيا عدة إنتخابات خلال سنوات ما بين الحربين كان أشهرها اجريت عام ١٩١٨ و١٩٢٣و١٩٢٤و١٩٣١و١٩٣٥ . كما شهدت سنوات ما بين

الحربين أيضاً عدداً من الاصلاحات البرلمانية شملت المرأة ، وإضرابات عمالية تميزت بتنظيم كبير وحماس لم يسبق له مثيل ، في الوقت الذي اصاب الاقتصاد البريطاني اضراراً وخسائر خلال وبعد الحرب العالمية الاولى على درجة كبيرة من القوة ، ما لبثت الازمة الاقتصادية والتي هبت على العالم خلال الفترة من١٩٢٩ حتى ١٩٣٣ ان زادت من اضرارها وجعلتها تتخلى عن قاعدة الذهب (Gold standard).

عانت بريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى من فقدان الاسواق حتى في مستعمراتها، وكذلك نقصاً في الاموال والانتاج مما زاد من البطالة الامر الذي إنعكس سلباً على اقتصادها الوطني ، واشار بعضهم الى خسائرها البشرية التي تجاوزت (٧٥٠) ألف قتيل ومليون جريح، الامر الذي يعكس خسائرها في القوى العاملة والتي تدخل بين اعمار (٢٠-٤٥سنة) ، وفي الوقت الذي حدد البعض الاخر الخسائر البريطانية الكلية بحدود (١٣) مليار و(٨٠٠) مليون (١٣,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني فضلاً عن الخسائر في الاستثمارات الخارجية ، كما شهدت بريطانيا اوضاع اقتصادية سيئة بعد الحرب العالمية الاولى، إذ لم يكن هناك نمواً إقتصادياً واضحاً ، في الوقت الذي سعت فيه بريطانيا وخلال تلك الحقبة الى عدم الالتزام بأي تعهد دولي يتعلق بالامن الاوروبي ما لبثت ان ارتفعت نسبة البطالة في المجتمع، وانكمشت عدد من الصناعات المهمة في بريطانيا منها صناعة الفحم وإنتاج الصلب ، الامر الذي إنعكس سلباً على صناعة السفن والمعدات الصناعية ، وتحولت بريطانيا رغم جبروتها وكثرة مستعمراتها ومتانة إقتصادها الذي اخذ يتعرض الى الصدمات بعد الحرب الى دولة من الدرجة الثانية إقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ، الامر الذي عكس تشدد بريطانيا تجاه إستغلال شعوب مستعمراتها، فضلاً عن إستغلال فوائد مواردها في خدمة أغراضها الحربية، فأنتج بمرور الوقت مداً جديداً لحركة التحرر الوطني لشعوب تلك المستعمرات إلا إن ذلك لم يعصم بريطانيا من الخسائر البشرية والاقتصادية التي تركت أثاراً مباشرة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

لم تلتزم بريطانيا بروح النهج التحرري الذي ادعته نقاط الرئيس الامريكي ولسن، الأربعة عشر، فلم يشهد أي استقلال لاي جزء من الاراضي الخاضعة لها خلال سنوات ما بين الحربين ، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وبتولي حكومة حزب العمال البريطاني الحكم أواخر تموز عام ١٩٤٥.

ومما تجدر الاشارة إليه إن الحكومة البريطانية حاولت خلال سنوات ما بين الحربين إعطاء بعض الحرية لبعض مستعمراتها ، وسمحت لها بأن تدير شؤونها الداخلية بنفسها، على ان تبقى عملية الدفاع الخارجي وإدارة علاقاتها بيد السلطات البريطانية ، كما وأقامت رابطة تعود جذورها الى عام ١٩٣١ تجمع بين الدول المنضوية تحت لواء التاج البريطاني وتلك التي إستقلت منه تعرف بأسم رابطة الكومونويلث (Common wealth) ، وتميزت السياسة البريطانية بعدم الالتزام بالمبادئ، فضلاً عن التردد والتبعية للولايات المتحدة الامريكية ، كما اتسمت بالرضوخ والميل الى ألمانيا، تلك الدولة التي خسرت الحرب ، رغبة منها في

استمرار السلام في القارة الأوروبية ، وعدم خوض غمار حرب جديدة ضد ألمانيا ، وعرفت السياسة البريطانية خلال تلك الحقبة بسياسة (الاسترضاء) لاسيما في ظل رئيس وزرائها تشمبرلن ، وكان المقصود من تلك السياسة إسترضاء المانيا النازية الهتلرية عما تريده من مطامع . إلا ان تلك التنازلات البريطانية كان لابد لها إن تقف فيما بعد عند العدوان النازي على بولندا ، وهو العدوان الذي أنهى سياسة التنازلات، ان صح التعبير، فضلاً عن إدخال بريطانيا الحرب العالمية الثانية.

وكان من الاحداث الطريفة التي شهدتها سنوات ما بين الحربين والتي قد لم يكن لها سابق في التاريخ الملكي البريطاني، هو تنازل الملك ادوارد الثامن عن العرش بعد ان خُير بين العرش والإنسانة التي احبها ، ففضل حبيبته على العرش بعد ان حكم (١١) شهر فقط ليخلفه جورج السادس الذي حكم حتى وفاته بعد ١٦ سنة في شباط ١٩٥٢ لتتولى العرش من بعده ابنته الكبرى إليزابيث الثانية .

على الرغم من كل حالات التصادم و الاقتتال التي مرت بالعالم فإن الطبيعة البشرية غالباً ما تلجأ إلى التسامح والانفتاح والحوار، دون ان يعني ذلك ان تلك الحالات لم تترك خلفها اثار سلبية على تلك المجتمعات او الانظمة التي سخرت كل ما لديها من امكانيات اقتصادية ولوجستية في سبيل تحقيق اهدافها المرجوة. وعكست لنا الحرب العالمية الاولى صورة مليئة بالعبر وجسدت افرازاتها مواقف كانت تفصح عن ضياع العديد من فرص التطور الحضاري لكثير من دول العالم لاسيما التي اكتوت بنيران الحرب.

وفي الختام تدلنا دراسة التاريخ على ان الشعوب التي عانت كثيراً من الحروب يجب ان تنتبه جيداً الى ما قدمته تلك الحروب من دروس الحياة، لتعمل على تجاوز ما هو سلبي منها بالشكل الذي يحقق الرفاهية والنجاح والعودة الى حياة ما قبل الحرب. وهذا ما نطمح ان يسير عليه شعبنا العراقي الصامد في هذه الايام الصعبة لتجاوز محنة عالية التكاليف والسعي لحياة حرة وكريمة أساسها العمل والتعاون إن شاء الله تعالى.

المصادر والهوامش

(١) ر.بالم دات ، ازمة بريطانيا الاستعمارية ، ترجمة عادل أحمد ثابت ، مطبعة الدار المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦، ص١٩.
(٢) بيير رونوفن ، تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر١٨١٥-١٩١٤) ، ترجمة جلال يحيى ، دار المعرفة (المطبعة العصرية) ، الاسكندرية ، ١٩٨٠،ص٥٨٧.
(٣) دات ، المصدر السابق، ص٢٠.
(٤) رونوفن ، المصدر السابق ، ص٧٦٦.
(٥) بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٤٨ ، ترجمة نور الدين حاطوم ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ١٩٥٩،ص٢٣.

(٦) براين بوند ، الحرب والمجتمع في أوروبا ١٨٧٠-١٩٧٠ ، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٨٨،ص١٠٧.
(٧) رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ص٤٢.
(٨) رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ج١، (تطور أحداث ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، دون مكان الطبع والسنة، ص٢٩٠.
(٩) بوند ، المصدر السابق ، ص١٠٨.
(١٠)حزب المحافظين: هو أقدم الاحزاب السياسية في بريطانيا، تأسس رسمياً بعد سن قانون الاصلاح السياسي عام ١٨٣٢ ليحل محل الحزب التوري الذي تأسس منذ القرن السابع عشر، ويعد الحزب من افضل الاحزاب البريطانية تنظيماً، كانت سياسته في الغالب مؤيدة للملك والحفاظ على سلطة الامبراطورية البريطانية واملاكها، سعى الحزب إلى توسيع النشاطات الاقتصادية داخل بريطانيا وخارجها. http://www.wikipeda.org. (الموسوعة الحرة).
(١١) حزب الاحرار البريطاني : حزب ليبرالي كان احد الحزبين الرئيسيين في بريطانيا (مع حزب المحافظين) منذ القرن التاسع عشر، حمل اعضاءه افكاراً تحريرية، وسعى لتطوير سياسة البلاد الاقتصادية وكان من اهم برامجه توسيع سلطة البرلمان على حساب سلطة الحكومة، سجل اول وصول له في مجلس العموم البريطاني عام ١٨٥٩، مارس الحزب نشاطاً سياسياً بارزاً خلال المدة ١٨٥٩-١٩١٦ لاسيما داخل مجلس العموم البريطاني، وكان بالمرستون (Palmerston) أول شخصية تزعمت الحزب خلال المدة ١٨٥٩-١٨٦٥، اختفى الحزب عن النشاط السياسي في بريطانيا عام ١٩٨٨. ينظر:
Encyclopeida Britania, Vol-9,London, 1967,p230.
(١٢) أرثر مارويك ، الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين ، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي ، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٩٠،ص٨٨.
(١٣) المصدر نفسه ، ص٨٨-٨٩.
(١٤) بوند ، المصدر السابق ، ص١١٥.
(١٥) أرثر مارويك ، المصدر السابق ، ص٨٩.
(١٦) ج.ف.س.فولر ، الحرب الميكانيكية ، ترجمة أكرم ديري والهيثم الايوبي ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.س،ص٤٤-٤٥.
(١٧) بوند ، المصدر السابق ، ص١١٧.
(١٨) مكرم سعيد ، الدولار يحكم بريطانيا ، ط٢ ، دار الهنا للطباعة والنشر، د.م،١٩٥٦، ص١٤.
(١٩) أرثر مارويك ، المصدر السابق، ص٨٩.
(٢٠) بوند ، المصدر السابق ، ص١٣١.
(٢١) دات ، المصدر السابق ، ص١٧.
(٢٢) فولر ، المصدر السابق ، ص٤٥.
(٢٣) دات ، المصدر السابق ، ص٢٢ ؛ بوند، المصدر السابق ، ص١٣٢.

(٢٤) أرثر مارويك ، المصدر السابق ، ص٩١-٩٣.
(٢٥) عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، عالم المعرفة – سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، كانون الثاني ، ١٩٨٩،ص٢٢.
(٢٦) بوند ، المصدر السابق ، ص١٣٩.
(٢٧) رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ص٦٦.
(٢٨) رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص٤٩.
(٢٩) بوند ، المصدر السابق، ص١٣٨.
(٣٠) جلال يحيى ، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، المطبعة العصرية، مصر (الاسكندرية) ، ١٩٨٣،ص٤٨٨.
(٣١) أمين الزاهد ، موجز تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا والشرق ، دار المعارف ، بغداد ، د.س ، ص١٨٩.
(٣٢) بوند ، المصدر السابق ، ص١٥٤.
(٣٣) تريبيلكوف ، تفاقم الازمة العامة للرأسمالية ، ترجمة خيري الضامن ، دار التقدم، موسكو ، ١٩٧٥، ص١٤.
(٣٤) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، التاريخ المعاصر – اوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٣، ص٥٠٢.
(٣٥) مكرم سعيد ، المصدر السابق ، ص١٢٩.
(٣٦) هـ.أ.ل.فشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠) ، القاهرة ، د.س،ص٦٢٦.
(٣٧) مكرم سعيد ، المصدر السابق ، ص١٣٠.
(٣٨) فشر ، المصدر السابق ، ص٦٢٥.
(٣٩) رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ص١٦٦.
(٤٠) دات ، المصدر السابق،ص٣١.
(٤١) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، المصدر السابق، ص٥٠٤.
(٤٢) أرثر مارويك ، المصدر السابق ، ص٩١.
(٤٣) دات ، المصدر السابق ، ص٣٦.
(٤٤) المصدر نفسه ، ص٣٣.
(٤٥) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، المصدر السابق ، ص٥٠٥.
(٤٦) فولر ، المصدر السابق، ص٤٥.
(٤٧) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، المصدر السابق ، ص٥٠٦.
(٤٨) ارثر مارويك ، المصدر السابق ، ص١٢٩.
(٤٩) أ.ج. جرانت وهارولد تمبرلي ، اوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة محمد علي ابو درة ولويس اسكندر، ج٢،مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٧، ص٢٤١، ٥٢٣.

(٥٠) كان العديد من الناخبين الذين لم يتسرحوا من الجيش يحضرون الى صناديق الاقتراح بملابسهم العسكرية ومن تلك الحالة جاءت التسمية.
(٥١) جرانت وتمبرلي ، المصدر السابق ، ص٢٤١.
(٥٢) رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ص١٦٩.
(٥٣) رامزي ماكدونالد: سياسي بريطاني وزعيم حزب العمال من ٦شباط ١٩١١ إلى ٥ آب ١٩١٤، اصبح رئيساً للحكومة البريطانية في ٢٢كانون الثاني ١٩٢٤ والتي استمرت حتى ٤تشرين الثاني من العام نفسه، كانت مدة رئاسته للحكومة للمرة الثانية من ٥حزيران ١٩٢٩ حتى ٧حزيران ١٩٣٠. ينظر:
Encyclopedia Britania, Vol, 10, London, 1967, p.160.
(٥٤) علي حيدر سليمان ، تاريخ اوروبا الحديثة ، ط٣، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد ، ١٩٣٧،ص٦٠٩.
(٥٥) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، المصدر السابق ، ص٥٠٦.
(٥٦) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص٤٩٢.
(٥٧) ج.ب.ديروزيل ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ، ج١(١٩١٩-١٩٤٥)، ط١،ترجمة خضر خضر ، دار المنصور ، د.م، ١٩٨٥، ص١٧١.
(٥٨) رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ص١٦٥.
(٥٩) ديروزيل ، المصدر السابق ، ص١٨٤.
(٦٠) رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ص١٦١.
(٦١) خفضت بريطانيا في السنة الاولى للازمة اجور العمال والموظفين بنسبة ٢٠% من قيمة الاجر المصروف لهم أنذاك، الا ان تلك النسبة لم تطبق على موظفي الموانئ والشرطة لاسيما بعد ان قامت تلك الفئات بمظاهرات احتجاجية اجبرت الحكومة على ان تجعل نسبة تخفيض اجورهم ١٠% فقط من قيمة الاجر المصروف لهم. وفيما يتعلق بمشكلة البطالة فقد ارتفعت نسبتها من مليون ونصف المليون نهاية عام ١٩٣١ إلى ثلاثة ملايين عاطل عام ١٩٣٢، هذا فضلا عن فقدان بريطانيا لـ ٥٠% من قيمة صادراتها عام ١٩٣١، ولم تتعافى بريطانيا من آثار الازمة لاسيما البطالة حتى عام ١٩٣٦-١٩٣٧ ، وذلك عندما اخذ الاقتصاد البريطاني بالنشاط شيئاً فشيئاً ، واتجه نحو الاستعداد للحرب العالمية الثانية، فتراجعت البطالة عام ١٩٣٧الى مليون ونصف المليون. ينظر:
http://www.Thegaifibiz.com
(٦٢) رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص٢٦٧.
(٦٣) رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص٢٦٧.
(٦٤) فشر ، المصدر السابق ، ص٦٢٧.
(٦٥) وقعت بريطانيا معاهدات تجارية ثنائية مع كل دولة عضوة في رابطة الشعوب البريطانية ، وكان الهدف حماية بضائعها من المنافسة الاجنبية لاسيما من منافسة البضاعة الامريكية. ومن الجدير بالذكر ان تكوين رابطة الشعوب البريطانية كان بداية مهمة على طريق تأسيس الكومنولث بعد الحرب العالمية الثانية . رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ص٢٨٦.

(٦٦) تريبيلكوف ، المصدر السابق ، ص٢٢-٢٣.
(٦٧) ديروزيل، المصدر السابق، ص١٨٤-١٨٥.
(٦٨) رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص٢٦٧.